

عمان: الاحد ١٠ جماد أول سنة ١٣٩٨ هـ الموافق ١٦ نيسان سنة ١٩٧٨ م. العدد ٢٧٧٦

الفهرس

ănă.o		
. 999	قانون تصديق اتفاقية قرض تمويل مشروع تطوير الطاقة	قانون مؤقت رقم (۱۵) لسنة ۱۹۷۸
	الكهربائية الثاني في الاردن	
1.10	قانون معدل لقانون الشركات	قانون مؤقت رقم (١٦) لسنة ١٩٧٨
1.48	نظام جوائز المودعين في صندوق توفير البريد	نظام رقم (۲۶) لسنة ۱۹۷۸
1177	نظام معدل لنظام الهيئة التدريسية في الجامعة الاردنية	نظام رقم (۲۵) لسنة ۱۹۷۸
1.44	نظام معدل لنظام استخدام وعلاوات اصحاب المهن الهندسية	نظام رقم (۲۲) لسنة ۱۹۷۸
	في القوات المسلحة الاردنية	
1.44	نظام معدل لنظام كلية التمريض واستخدام الممرضات	نظام رقم (۲۷) لسنة ۱۹۷۸
	والمُمرضين والقابلات القانونيات في القوات المسلحة الاردنية	
1.4.	نظام معدل لنظام اللجان الطبية العسكرية	نظام رقم (۲۸) لسنة ۱۹۷۸
1.41		التعريفه الجمركية
1.41		الثعريفه الجمركية

بطيمسة القرانك المسلحة الاردنيسة

نحق الحسيق العلق من العلاقيلة العلاقيلة العامية

بمتمتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٨/٣/٥

نصادقــ بمقتضى المادة (٣١) من الدستور ــ على القانون المؤقت الآتي و نأمر باصداره و وضعه موضع التنفيد المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :

قانون مؤقت رقم (۱۵) لسنة ۱۹۷۸

قانون تصديق اتفاقية قرض

تمويل مشروع تطوير الطاقة الكهربائية الثاني في الاردن بين المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي

المادة ١ – يسمى هذا القانون (قانون تصديق اتفاقية قرض تمويل مشروع تطوير الطاقة الكهربائية الثاني في الاردن بين المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي لسنة ١٩٧٨) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ – تعتبر الاتفاقية الملحقة بهذا القانون والمعقودة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي صحيحة ونافذة بالنسبة لجميع الغايات المتوخاة منها .

المادة ٣ — رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

1941/4/0

الحسين بن طلال

وزير الاوتناف والشؤون

اتفاقية قرض

بين

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي

لتمويل مشروع تطوير الطاقة الكهربائية الثاني في الاردن

وزيسر الشؤون البلديسة والقروية ابراهسيم ايوب

اتفاقيـــة قرض

انه في يوم الاثنين السادس والعشرين من شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٧ م. ، تم الاتفاق بين : _ أولاً— حكومة المملكة الاردنية الهاشية (وتسمى فيما يلي ه المقـــترض a)

وثانياً الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي (ويسمى فيما يلي ه الصندوق العربي »)

بما ان المقترض قد طلب من الصندوق العربي الحصول على قرض للمساهمة في تمويل مشروع تطوير الطاقمة الكهربائية الثاني في الاردن ، الوارد وصفه في الملحق رقم (٢) من هذه الاتفاقية ، كما طلب قرضين آخرين من كل من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والصندوق السعودي للتنمية ويسمون فما يلي (الممولين المشاركين) ليسهما مع الصندوق العربي في المشاركة في تمويل المشروع ،

وبما ان من اغراض الصندوق العربي الاسهام في تمويل مشروعات الانماء الاقتصادي الحيوية للكيـــان العربي في الدول والبلاد العربية ، وكان قد ثبت للصندوق العربي أهميـــة المشروع وجدواه للتطوير الاقتصادي والاجتماعي في المملكة الاردنية الهاشمية ،

وبما ان الصندوق العربى قد وافق ، لما تقدم ، على تقديم قرض الى المقترض بالشروط والاوضاع المبينة في هذه الاتفاقيـــة ،

لَـُـٰلُكُ أَتَّفَقَ الطَّرْفَانَ عَلَى مَا يَأْتِي : _

المبادة الاولى

القرض ، الفائدة ، والتكاليف الاخرى ، السداد ، مكان السداد

- ٢ يلتزم المقترض بأن يدفع فائـــدة سنوية بواقع ٦٪ (ستة بالمائة) عن جميع المبالغ المسحوبة من القرض وغـــير
 المسددة . ويبدأ سريان الفائدة بالنسبة لكل مبلغ من تاريخ سحبه .
- ٣ -- في حالة قيام الصندوق العربي باصدار تعهد نهائي غير قابل للرجوع فيه ، بناء يملي طلب المقترض ، تطبيقا لنص الفقرة (٢) من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية ، يلتزم المقترض بدفع ٥٠٠٪ (نصف بالمائة) سنويا عـــلى أصل المبلغ الباقي بغير سحب ، الصادر عنه تعهد الصندوق العربي النهائي غير القابل للرجوع فيه .
- ٤ تحسب الفائدة والتكاليف الاخرى السالفة الذكر على اساس ان السنة ٣٦٠ يوما مقسمة الى ١٢ شهرا كل منها
 ٣٠ يوما وذلك بالنسبة لاي مدة تقل عن نصف سنة كاملة .
- ملترم المقترض بان يسدد اصل المبلغ المسحوب من القرض طبقا لجدول السداد الوارد بإلملحق رقم (١) من هذه الانفاقية .
- حيق للمقترض بعد دفع جميع الفوائد والتكاليف المستحقة ، وبعد ان يكون قد اعطى الصندوق العربي المحطارا
 سابقا بخمسة واربعين يوما على الاقل ، ان يسدد قبل آجال الاستحقاق : __
 - (أ) جملة المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة حتى تاريخه ، أو
 - (ب) قسطا كاملا أو أكثر من أقساط السداد ، وفي هذه الحالة يكون السداد من الاقساط الابعد أجلا ،

٧ ــ تسدد القوائد والتكاليف الاخرى الملكورة سابقا كل ستة أشهر في ١٥ آذار (مارس) و ١٥ أيلول (سبتمبر)
 من كل سنة

م ـــ أصل القرض ، والفوائد ، والتكاليف الاخرى المتقدمة الذكر ، تكون واجمة السداد في دولة الكويت أو في الاماكن الني بحددها الصندوق العربي في حدود المعقول .

المادة الثانيسة

احكام العملات

- ١ ــ يتم سحب جسيع مبالغ القرض والوفاء بها ، وكذلك حساب جميع المعاملات المالية المتعلقة بهذه الاتفاقية ،
 بالدنانير الكويتية .
- ٢ ـ يقوم الصندوق العربي ، بناء على طلب المقترض ، وعلى اعتبار انه يعمل بالوكالة عنه ، بالحصول على العملات الاجنبية المختلفة التي تكون مطلوبة لدفع ثمن البضائع الممولة من القرض طبقا لنصوص الاتفافية ، أو التي يكون المقترض قد دفع بها فعلا ثمن تلك البضائع ، ويعتبر المبلغ المسحوب من القرض في هذه الحالة مساويا لمقدار الدنافير الكويتية التي لزمت للحصول على العملة الاجنبية .
- ٣ يحتفظ الصندوق العربي لنفسه بالحق في أن يسترد القرض ، والفوائد ، والتكاليف الاخرى ، امـــا بالدنانير الكويتية ، أو بنفس العملات التي دفع بها القرض للمقترض أو بالوكالة عنه . ويجوز للمقترض السداد بعملة أخرى بشرط موافقة الصندوق العربي .
- ولا يعتبر أن السداد قد تم طبقا لاحكام هذه الاتفاقية إلا من الوقت الذي يتسلم فيه الصندوق العربي الدناير الكويتية أو العملات الاخرى التي يوافق عليها وبمقدار ما يتسلمه منها ، وذلك على أساس قيمتها منسوبة الى الدينار الكويتي .
- ٤ كلما اقتضى تطبيق هذه الاتفاقية تحديد سعر عملة بالنسبة لعملـــة أخرى ، يقوم الصندوق العربي بتحديد ذلك
 السعر في حدود المعقول .

المادة الثالثية

سحب مبالغ القرض واستعالميا

- ١ يحق للمقترض أن يسحب من القرض المبالغ اللازمة لتغطية مبالغ سبق دفعها ، ولمواجهة مدفوعات مطلوبــة لتمويل المشروع وفقا لنصوص هذه الاتفاقية .
- ولا يجوز سحب مبالغ من القرض لتغطية نفقات سابقــة على أول حزيران (يونيو) ١٩٧٧ م . أو لتمويل بضائع اشتريت بعملة المقترض قبل ذلك التاريخ الا اذا وافق الصندوق العربي على ذلك .
- ٢ يجوز بناء على طلب المقترض ، وطبقا للاحكام والشروط التي يتم الاتفاق عليها بين المقترض والصندوق العربي، أن يقوم الاخير باصدار تعهد كتابي نهائي غير قابل للرجوع فيه بأن يدفع للمقترض أو للغير ثمن بضائع ممولة من هذا القرض . ويظل هذا التعهد ساريا حتى اذا الغي القرض أو أوقف حق المقترض في السحب .
- ٣ عندما يرغب المفترض في أن يسحب أي مبلغ من القرض أو في أن يصدر الصندوق العربي تعهدا كتابيا نهائياً غير قابل للرجوع فيه تطبيقا للفقرة السابقة ، يقوم المفترض بتقديم طلب سحب كتابي طبقا للنموذج الذي يتم الاتفاق عليه بين المفترض والصندوق العربي بحيث يكون شاملا للبيانات والاقرارات والتعهدات التي يتطلب الصندوق العربي في حدود المعقول .

وطلبات السحب والمستندات اللازمة ، التي سيرد النص عليها فيما يلي ، بجب أن تقدم مباشرة عقب انفساق المبالغ المقدمة عنها ، الا اذا اتفق المقترض والصندوق العربي على خلاف ذلك .

على المقترض أن يقدم الى الصندوق العربي المستندات والادلة المؤيدة لطلبات السحب التي يتطلبها الصندوق العربي في حدود المعقول سواء قبل ان يقوم الصندوق العربي بصرف المبالغ المطلوبة أو بعد صرفها .

طلبات السحب والمستندات والادلة المؤيدة لها يجب أن تكون مستوفاة من حيث المضمون والشكل لاثبات أن المقترض له الحق في أن يسحب من القرض المبالغ المطلوبة وأن المبالغ التي ستسحب ستستعمل فقط في الاغراض المحددة المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .

٣ - يلتزم المقترض بأن لا يستعمل المبالغ التي تسحب من القرض الا لتمويل التكاليف المعقولة للبضائع المبينة في الملحق رقم (٢) من هذه الانفاقية ، وطبقا للنسب الموضحه في ذلك الملحق . ويجوز تعديل البضائع والنسب من وقت لاخر بالاتفاق بين الادارة القائمية على تنفيذ المشروع وادارة الصندوق العربي دون تجهاوز الحد الاقصى لمبلغ القرض .

٧ — يقوم الصندوق العربي بدفع المبالغ التي يثبت حق المقترض في سحبها من القرض ، سواء الى المقترض أو لاذنه

٨ - ينتهي حق المقترض في سحب مبالغ من القرض في ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٨٢ م . أو أي تــــاريخ آخر يتم
 الاتفاق عليه بين المقترض والصندوق العربي .

ادة ال العية

أحكـــام خاصة بتنفيد المشروع

يقوم المقترض بوضع حصيلة القرض تحت تصرف سلطة الكهرباء الاردنية ، المؤسسة في المملكة الاردنية الهاشمية بموجب قانون الكهرباء العام لسنة ١٩٧٦ م ، (القيانون المؤقت رقم (٨) لسنة ١٩٧٦ م .) ، (وتسمى فيا يلي و السلطة ») ، وذلك وفقا لاتفاقية قرض فرعية تبرم بين المقترض والسلطة في موعد لا يتجاوز الشهرين من تاريخ نفاذ اتفاقية القرض ، وتتضمن أحكاما وشروطا يوافق عليها الصندوق العربي كما تتضمن الشروط التالية : __

أ – تلتزم السلطة بأن تسدد القرض بأفساط نصف سنوية يبلغ عددها واحدا وثلاثين قسطا ، تدفع في خلال خس عشرة سنة ، بعد فترة امهال قدرها خس سنوات .

ب — تكون الفائدة السنوية عن مبلغ القرض بواقع ٦٪ (ستة بالمائة) وتدفع كل ستة أشهر في ١٥ شبـــاط (فبراير) و ١٥ آب (أغسطس) من كل سنة .

حستخدم السلطة حصيلة القرض في الصرف على عناصر المشروع المذكورة في المتحق رقم (٢) من هذه

تعمد السلطة بأن تحافظ على حقوق ومصالح كل مسن المقترض والصندوق العربي ، وتتعهد السلطة بآن
تعمل على نحقيق الاغراض التي من أجلها منح القرض.
 ويلتزم المقترض بأن لا يلغي أو يعدل الفاقية القرض الفرعية ، أو يحيل حقوقه فيها على الغير أو يتنازل عن تلك الحقوق ، الا بعد موافقة الصندوق العربي .

- ٢ ــ يلتزم المقترض ومن يعملون لحسابه بتنفيذالمشروع في المواعيد المحددة له وبالعناية والكفاءة اللازمتين وطبقا للاسس
 الادارية والهندسية والمالية السليمة ، ومن أجل دلك يلتزم المقترض بأن يقوم بالآتي : __
- ا ستعين في الاشراف على اعمال التنفيذ ببيت خبر ، استشاري ، يكــون مقبولا اــدى الصندوق العربي ،
 وتحدد شروط استخدامه بالاتفاق بين المقترض والصندوق العربي .
- بالمسندوق العربي جميع الدراسات والتصميمات والمواصفات الحاصة بالمشروع وجدولا زمنيا بمواعيد
 تنفيذه . ويقدم المقترض للصندوق العربي أية تعديلات يرى ضرورة ادخالها عليها في المستقبل ، وذلك كله على النحو المفصل الذي يوافق عليه الصندوق العربي .
- ج يمنح كافة التسهيلات اللازمة لاستيراد المعدات والآلات والبضائع والحدمات التي تتطلبها أعمسال تنفيذ المشروع وصيانته ، بما في ذلك اعطاء الاولوية في مجالات النقل والتخليص .
- د يعين مدققا مستقلا للحسابات ، له مؤهل معترف به دوليا، يوافق عليه الصندوق العربي ، ليقوم بمراجعة حسابات السلطة وفقا للقواعد والاصول المتعارف عليها دوليا .
- ٢ يلتزم المقرض بتقديم الاموال الاخرى اللازمة للسلطة لتمكينها من تنفيذ المشروع ، وتشغيله في المواعيد المحددة
 له ، وذلك على النحو التالي : __
- ا يحصل من الممولين المشاركين المشار اليهما في مقدمة هذه الاتفاقية ، أو من مصادر اخرى تكون مقبولة لدى الصندوق العربي ، على قروض تبلغ حصيلتها ما يعادل حوالي أربعة عشر مليونا من الدنانير الكويتية و ذلك للمساهمة مع الصندوق العربي في تمويل المشروع .
- ب- يقدم للسلطة الاموال اللازمة بالعملات الاجنبية والمحليــة لاكمال تغطيــة النفقات المقدرة لتنفيذ المشروع
 وتشغيله في المواعيد المحددة له
- ج يقـــدم للسلطة أية مبالغ اضافيـــة ، بالعملات الاجنبية والمحلية تكون لازمـــة اتنفيذ المشروع أو لتشغيله
 وادارته بنجاح
- لتزم المقترض بأن تقوم السلطة بمراجعة تعرفة أسعار بيع الطاقة الكهربائية والرسوم الاخرى التي تتقاضاها من حين لاخر وتعديلها بحيث تو فر لاسلطة عائدا سنويا على صافي موجــوداتها الثابتة المستغلة لايقل عن ٩٪ (تسعة بالمائة) ، ويحسب ذلك العائد و فقا للقواعد المذكورة في الملحق رقم (٣) من هذه الاتفاقية .
- و المقترض بأن تقوم السلطة بتوجيه أوضاعها المالية بحيث لاتقل نسبة تغطية اقساط القروض وفوائدهاءن ١٥٠٪
 (مائة وخمسين بالمائة) ، وذلك مالم يوافق الصندوق العربي مستقبلا على الاخذ بنسبة مغايرة اكثر يسرا . وتحسب هذه النسبة ، أو أية نسبة أخرى تستبدل بها ، وفقا للقواعد المذكورة في الملحق رقم (٣) من هذه الاتفاقية .
- الاستشاريون الاداريون للمؤسسة ، وبالتشاور مع الصندوق العربي . ويتم تطبيق تلك النظم في موعد لا يتجاوز
 الاستشاريون الاداريون للمؤسسة ، وبالتشاور مع الصندوق العربي . ويتم تطبيق تلك النظم في موعد لا يتجاوز
 كانون أول (ديسمبر) ١٩٧٨ م ، أو أي امتداد لذلك التاريخ يوافق عليه الصندوق العربي .
- ٧ يلتزم المقترض بأن تقوم السلطة باعادة تنظيم الهيكل التنظيمي بغرض تقليص عدد الادارات مهتديسة في ذلك بالتوصيات التي و ضعها الاستشاريون الاداريون للمؤسسة . وتتم اعادة التنظيم بالتشاور مع الصندوق العربي ، ويبدأ تطبيق التنظيم الجديد في موعد لايتجاوز ٣١ كانسون أول (ديسمبر) ١٩٧٨ م ، أو أي امتداد لذلك التاريخ يوافق عليه الصندوق العربي .

יט

ما يلتزم المقترض بأن تضع السلطة خطة شاملة لتدريب العاملين الفنيين والماليسين بالتشاور مسع الصندوق العربي ،
 ويلتزم المقترض بأن تعين السلطة مسؤولا له خبرة كافية للاشراف على تنفيذ الخطة ، ويبدأ تطبيق الخطة في موعد
 لايتجاوز ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٧٨ ، أو أي امتداد لذلك التاريخ يو افق عليه الصندوق العربي .

٩ — يلتزم المقترض بأن تقوم السلطة باتخاذ كافة الاجراءات والحطوات اللازمة لتوزيع الطاقة الكهربائية ، التي يتم توليدها عن طريق المشروع ، في منطقتي عمان واربد بما في ذلك مناطق شركتي الامتياز . ويلـتزم المقترض بأن تضع السلطة خطة تشمل وصفا مفصلا للاعمال اللازمة لذلك وتقديرات تكاليفها والبرنامج الزمــني لتنفيذها ومصادر تمويلها . ويتم وضع الحطة بالتشاور مع الصندوق العربي . ويلتزم المقترض بأن تتعهد السلطة وشركتا الامتياز بتطبيق هذه الحطة . ويتم وضع الحطة المذكورة والالنزام بتطبيقها في موعد لايتجاوز أول أيار (مايو) الامتياز بتطبيق هذه الحلك التاريخ يوافق عليه الصندوق العربي .

١١ – يلتزم المقترض بأن لايلغى أو يعدل أو يعلق قانون الكهرباء العام (قانون مؤقت رقم (٨) اسنة ١٩٧٦م.) : الا
 بعد التشاور مع الصندوق العربي .

أ - الطلبات التي لاتتجاوز قيمها ١٠٠٠ د.ك (عشرين الف دينار كويني):
 يم الاختيار لأنسب العروض القدمة ، وترسل صورتان من عقهد الشراء للصندوق العربي مع مذكرة بالمبررات عند تقديم اول طلب للسحب بعد التعاقد .

باطلبات التي تنجاوز قيمها ٢٠٠٠ د.ك. (عشرين ألف دينار كويتي):
 يتعين طرحها في مناقصة دولية مفتوحة وبشروط واوضاع يوافق عليها الصندوق الدربي ويقدم المقرض الصندوق العربي تقريرا بنتائج تحليل العطاءات للحصول على موافقته قبل التعاقد . ويجوز في حالات خاصة تقتضيها مصلحة المشروع عدم التقيد بهذا الاجراء لمبررات بقدمها المقترض ويوافق عليها الصندوق العربي.

17— يلتزم المقترض او من يعملون لحسابه بامساك سجلات مستوفاة ، يمكن بواسطتها تعيين البضائع التي تم تمويلها من القرض ، وبيان استخدامها في تنفيذ المشروع ، ومتابعة تقدمه (بما في ذلك تكاليفه) وتوضيع على نحو سليم يتفق مع الاسس المحاسبية المتعارف عليها المركز المالي للجهة التي تقوم بتنفيذ المشروع وعملياتها . ويلتزم المقترض بتمكين مندوبي الصندوق العربي من الاطلاع على سير العمل في تنفيذ المشروع وادارت. ، والبضائع المممولة من القرض وجميع السجلات والمستندات المتعلقة بالمشروع ، وتقديم جميع التسهيلات

المعقولة للقيام بالزيارات الحاصة باستخدام القرض. ويلتزم المقترض ان يقدم للصندوق العربي جميع المعلومات والبيانات التي بتطلبها في حدود المعقول و والمتعلقة بانفاق حصيلة القرض، او بالبضائع، او بالمركز المالي للجهة القائمة بالمشروع او بادارتها واعمالها، ويلتزم المقترض بان يحيط الصندوق العربي علما بالتقدم في تنفيذ المشروع وذلك على النحو التالي: -

أ - تقدم الجهة التي تقوم بتنفيذ المشروع الى الصندوق العربي تقريرا ربع سنوي، في شكل ومضمون يوافق عليهما الصندوق العربي، وذلك في وقت لا يتجاوز الثلاثين يوما من نهاية ربع السنة.

ب - تقدم الجهة التي تقوم بتنفيذ المشروع الى الصندوق العربي تقريرا سنويا عن سير المشروع، ونسخة من الحسابات الحسابات الحتامية لتلك الجهة ، وتقرير مدققي الحسابات وذلك في وقت لا يتجاوز ستة أشهر من نهاية السنة المالية.

١٤ يلتزم المقترض بان يقوم مباشرة او عن طريق جهة تابعة له، بادارة المشروع، وصيانته وكذلك بادارة وصيانة المرافق غير الداخلة في المشروع ولكنها لازمة لكي يعطى اكبر فائدة ويعود باكبر نفع، وذلك وفقـــا للاسس الهندسية والمالية السليمة.

١٥ يتعاون المقترض والصندوق العربي تعاونا وثيقا يكفل تحقيق اغراض القرض ، ولهذه الغياية يزود كل مين الطرفين الطرف الاخر بالمعلومات والبيانات التي يطلبها في حدود المعقول ، والمتعلقة بالحالة العيامة للقرض. ويتبادل المقترض والصندوق العربي الرأي من حين لآخر بواسطة مندوبيهما بالنسبة للمسائل المتعلقية باغراض القرض واستمرار سداد اقساطه بانتظام ويلتزم المقترض بان يقوم باخطار الصندوق العربي فورا بأي عيامل يكون من شأنه ان يعرقل تحقيق اغراض القرض أو ينطوي على تهديد بذلك.

١٦ يقرر المقترض والصندوق العربي ان في نيتهما ان لايتمتع اي قرض خارجي آخر باولوية على قـرض الصندوق العربي عن طربق انشاء ضمان عيني على اموال الحكومة . ولا يسري ذلك على الضمانات العينية على الامـوال لكفالة سداد ثمن شرائها ، كما لايسري على الضمانات العينية على السلع التجارية او المعاملات المصرفية لكفالة ديون مستحقة السداد في ظرف سنة على الاكثر من التاريخ الاصلي لنشوئها .

التام المقترض بأن يسدد اصل القرض: والفوائد والتكاليف الاخرى ، بالكامل دون اي خصم، ومع الاعفاء التام من اي ضرائب او رسوم او مصاريف مفروضة بموجب قوانين المقترض، او مطبقة في اراضيه، سواء في الحاضر او في المستقبل .

١٨ تعفى هذه الاتفاقية ، والتصديق عليها ، وتسجيلها اذااقتضى الامر ذلك ، مناي ضرائب او رسوم اومصاريف مفروضة بموجب قوانين المقترض او مطبقة في اراضيه سواء في الحاضر او المستقبل . ويقــوم المقترض بدفع اي ضرائب او رسوم او مصاريف قد تكون مستحقــة بموجب قوانين الدولة او الــدول التي يجوز سداد القرض بعملتها .

١٩ - يكون سداد اصل القرض ، والفوائد ، والتكاليف الاخرى معفيا من جميع قيود النقد المفروضة بموجب قوانين المقترض او المطبقة في أراضيه سواء في الحاضر او في المستقبل .

٢٠ يقوم المقترض او من يعملون لحسابه بالتأمين على جميع البضائع المولة من القرض، ضد المخاطر المتعلقة بشرائها ونقلها وتسليمها في موقع المشروع ، لدى شركات تأمين معتمدة وبالمبالغ التي تتفق والعرف التجاري السليم ، وعلى ان يكون التأمين واجبا دفعه في حالة وقوع ما يوجب استحقاقه بنفس العملة التي تم بها شراء البضائع او بعملة اخرى قابلة للتحويل الحر ويقوم المقترض او من يعملون لحسابه بالتأمين على ممتلكات السلطة ضد الخطار الحريق ، واية اخطار احرى يرى المقترض انها محتملة ، لدى شركة تأمين معتمدة.

٢١ يلتزم المقترض بأن يتخذ هو ومن يعملون لحسابه كافة الاجراءات والاعمال اللازمة لتنفيذ المشروع كمايلتزم
 بالامتناع عن القيام او السماح باي عمل قد يؤدي إلى عرقلة تنفيذ المشروع او اعاقة تطبيق اي نص من نصوص
 هذه الاتفاقية .

--YY

1,1

The second

٢٢ جميع اوراق الصندوق العربي وسجلاته ووثائقه ومراسلاته تعتبر سرية وتتمتع بالحصانة التـــامة بحيث لاتخضع
 للرقابة على المطبوعات او لاجراءات التفتيش .

٢٣ جميع املاك الصندوق العربي وموجوداته تتمتع بالحصانة ضد التفتيش او الاستيلاء او المصادرة او نزع
 الملكية او ماثل ذلك من اجراءات جبرية تصدر عن سلطة تنفيذية او تشريعية.

الماده الخامسة الغاء القرض ووقف السحب منه

١ - يحق للمقترض ان يلغي اي جزء من القرض يكون باقيا دون سحب وذلك بموجب اخطار الى الصندوق العربي بللك. على انه لا يجوز للمقترض ان يلغى اي جزء من القرض يكون الصندوق العربي قد اصدر عنه تعهدا نهائيا غير قابل للرجوع فيه طبقا للفقرة (٢) من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية .

١ -- يحق للصندوق العربي بموجب اخطار انى المقترض ان يوقف سحب اي مبلغ من القرض اذا قـــام سببمــن
 الاسباب الاتية واستمر قائما :--

أ – عدم قيام المقترض بالوفاء كليا او جزئيا بالتزامه بسداد اصل القرض او الفوائد او التكاليف الاخرى او اي مبلغ اخر مستحق بموجب هذه الاتفاقية او اي اتفاقيـة قرض اخرى بين المقترض والصندوق العربي. ب – عدم قيام المقترض كليا او جزئيا بتنفيذ احكام هذه الاتفاقية وشروطها ه

ج ـ قيام الصندوق العربي باخطار المقترض بأنه قد أوقف السحب طبقـ الاتفاقية قرض اخرى تكون قائمة بين المقترض والصندوق العربي بسبب تقصير إلى المقترض في تنفيذ احكامها وشروطها ه

د - قيام ظروف استثنائيــة تجعل من المتعذر قيام المقترض بتنفيذ المشروع أو الوفـــاء بالتزاماته الناشئة عن هذه الاتفاقية .

ايقاف حق المقترض في السحب جزئيا أو كليا من اي من قروض الممولين المشاركين المشار اليهما في الفقرة (٣) من المادة الرابعة من هذه الاتفاقية ، وعدم تمكن المقترض من توفير تمويل بديل بشروط يوافق عليها الصندوق العربي ، وكذلك قيام اي من الممولين المشاركين باعلان المقترض بأن اصل القرض المقدم منه قد أصبح مستحقا وواجب الاداء قبل مواعيد الاستحقاق الاصلية المتفق عليها .
 ويكون لقيام أي سبب من الاسباب المتقدمة قبل نفاذ هذه الاتفاقية ، من الاثر ، ما لقيامه بعد نفاذها و

ويظل حق المقترض في أن يسحب اي مبلغ من القرض موقوفا كليا او جزئيا ، حسب الاحوال ، الى ان ينعدم السبب او الاسباب التي من أجلها أوقف السحب ، أو الى ان يقوم الصندوق العربي باخطار المقترض باعادة حقه في السحب على انه في حالة توجيه الصندوق العربي الى المقترض مثل هذا الاعطار ، يعود المقترض حقه في السحب محدودا بالقدر ومقيدا بالشروط المبينة في الاخطار . كما ان توجيه الصندوق العربي لمثل هذا الاخطار لا يؤثر في أي حسق من حقوقه ولا بخسل بالجزاءات المترتبة على قيام أي سبب آخر لاحق من السباب الايقاف :

" - في حالة ما أذا قام سبب من الاسباب الواردة بالفقرة ٢ (أ) من المادة الخامسة ، واستمر قائمًا لمادة ثلاثين يوما بعد قيام الصندوق العربي بتوجيه اخطسار الى المقترض ، أو في حالة قيام سبب من الاسبساب الواردة بالفقرات ٢ (ب) و (ج) و (د) و (ه) من المادة الحامسة واستمراره قائمًا لمدة ستين يوما بعد قيام الصندوق

العربي بتوجيه اخطـــار الى المقترض ، يحق للصندوق العربي حينئذ أو في اي وقت لاحق يكون فيه هذا السبب أو ذاك لا يزال قائمًا ، ووفقاً لما يراه ، ان يقرر أن أصل القرض قد اصبـــح مستحقا وواجب الاداء فورا بصرف النظر عن أي نص آخر في هذه الاتفاقية يخالف ذلك .

- ٤ اذا ظل حق المقترض في سحب أي مبلغ من القرض موقوفا لمدة ثلاثين يوما ، أو اذا بقى من القرض جزء لم يسحب بعد تاريخ انتهاء السحب المحدد في الفقرة (٨) من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية ، فانه يجوز للصندوق العربي ان يخطر المقترض بانهاء حقه في سحب المبلغ الباقي غير المسحوب ، وبتوجيه هذا الاخطار يعتبر هذا القدر من القرض ملغيا .
- ه ــ أي الغاء للقرض من جانب الصندوق العربي أو ايقاف لحق المقترض في السحب ، لا ينطبق على المبالغ الصادر عنها من الصندوق العربي تعهد نهائي غير قابل للرجوع فيه وفقا للفقرة (٢) من المادة الثالثة ، الا اذا تضمن التعهد نصا صريحا بخلاف ذلك .
- ٣ ــ يقتطع المبلغ الملغي من القرض على اساس نسبي من أقساط السدادالمحددة في جدولالسداد الملحق بهذه الاتفاقية.
- ٧ فيا عدا ما نص عليه في هذه المادة الحامسة ، تظل جميع احكام هذه الاتفاقية ونصوصها سارية المفعول وملزمة على الرغم من الغاء باقي القرض أو ايقاف السحب.

المادة السادسة

قوة الزام هذه الاتفاقية – أثر عدم التمسك باستعمال الحق – التحكيم

- ١ تكون حقوق والتزامات كل من الصندوق العربي والمقترض المقررة بموجب هذه الاتفاقية صحيحة ونافذة طبقا لاحكامها بغض النظر عما قد يخالف ذلك من احكام القوانين المحلية . ولا يحق لاي من الطرفين أن يحتج أو يتمسك في أي مناسبة من المناسبات ، بأن حكما من احكام هذه الاتفاقية غير سليم قانونا او غير نافذ استنادا الى اي سبب كان .
- ٢ عدم استعمال اي من الطرفين لحق من حقوقه طبقا لهذه الاتفاقية أو عدم تمسكه به، أوتأخره في ذلك . او عدم تمسكه بتطبيق جزاء منصوص عليه في الاتفاقية أو باستعمال سلطة مخولة له بمقتضاهه لا يخل بأي حق من حقوقه ، ولا يفسر على أنه تنازل عن الحق أو السلطة أو الجزاء الذي لم يستعمل أو يتمسك به أو جرى التأخر في استعماله أو التمسك به . كما أن أي اجراء يتخذه احد الطرفين بصدد عدم تنفيه الطرف الاخر لالتزام من التزاماته ، لا يخل بحقه في ان يتخد اي اجراء آخر تخوله له هذه الاتفاقية .
- ٣ ـ سعى الطرفان الى تسوية اي خلاف أو مطالبة بشأن حذه الاتفاقيــة بطريق الاتفاق الودي بينهما ، فاذا لم يتم
 الاتفاق الودي بين الطرفين عرض النزاع على التحكيم وفقا لما هو مبين في الفقرة التالية .
- أحد من ثلاثة محكمين ، يعين المقترض أهدهم ويعين الصندوق العربي المحكم الثاني ويعين المحكم الثاني ويعين المحكم الثالث باتفاق الطرفين ، وفي حالة استقالة أي محكم أو وفاته أو عجزه عن العمل ، يعين محكم بدله بنفس الطريقة التي عين بها المحكم الاصلي ، ويكون للخلف جميع سلطات المحكم الاصلي ويقوم بجميع واجبائه .

تبدأ اجراءات التحكيم باعلان من أحد الطرفين الى الطرف الاخر يشتمل على بيان واضح لطبيعة الخلاف أو الادعاء المراد عرضه على التحكيم ومقدار التعويض المطلوب وطبيعته ، واسم المحكم المعين من قبل طالب التحكيم . ويجب على الطرف الاخر خلال ثلاثين يوما من ذلك الاعلان ان يعلن طالب التحكيم باسم المحكم الذي عينه ، فان لم يفعل عينه الامين العام لجامعة الدول العربية بناء على طلب من طالب التحكيم . ويقوم المحكمان باختيار المحكم الثالث ، فاذا لم يتفقا على تعيينه خلال ستين يوما من بدء اجراءات التحكيم ، جاز لاي من الطرفين أن يطلب من الامين العام لجامعة الدول العربية تعيين المحكم الثالث على ان يكون من بين اعلام رجال القانون العرب ومن غير جنسية المقترض والمحكمين الاولين ت

وتنعقد هيئة التحكيم لاول مرة في الزمان والمكان اللذين يحددهما المحكم الثالث ، وتقرر الهيئة مكان ومواعيد تعقادها بعد ذلك .

وتضع هيئة التحكيم قواعد اجراءاتها لتتبح فرصه عادلة للوقوف على وجهات نظر كل من الطرفين و وتفصل هيئة التحكيم — حضوريا أو غيابيا — في المسائل المعروضة عليها ، وتصدر قراراتها وأحكامها يأغلبية الاصوات . ويجب أن يصدر حكمها النهائي كتابة وأن يوقع عليه أغلبية الاعضاء على الاقل ، وتسلم صورة موقعه منه لكل من الطرفين . ويكون حكم هيئة التحكيم الصادر وفقا لاحكام هذه المادة نهائيا وملزه! يتوجب على الطرفين الامتثال له وتنفيذه .

ويحدد الطرفان اتعاب المحكمين ومكافآت غيرهم من الاشخاص الذين يكلفون بالاعمال والاجراءات المتعلقة بالتحكيم . فاذا لم يتفق الطرفان على مقدار تلك الاتعاب والمكافآت قامت الهيئة بتحديدها مراعية في ذلك كافة الظروف ويتحمل كل من الطرفين ما انفقه من مصروفات بمناسبة التحكيم بيناتفصل هيئة التحكيم في تحديد الطرف الذي يتحمل مصروفات التحكيم ذاته أو نسبة توزيعها بين الطرفين واجراءات وطريقة دفعها هو تطبق هيئة التحكيم المبادىء العامة المشتركة بين قوانين الدولية والاعراف السائدة في المعاملات الدولية مدادى والعاملات الدولية

- اذا مضت مدة ثلاثبن يوما من صدور حكم هيئة التحكيم دون تنفيذه ، يرفع الامر الى مجلس محافظي الصندوق
 العربي لاتخاذ ما يراه مناسبا من الاجراءات :

المادة السابعة

احكام متفرقسة

كل طلب أو اخطار يوجهه احد الطرفين الى الاخر ، بناء على هذه الاتفاقية او بمناسبة تطبيقها ، بتعين ان يكون كتابة . وفيا عدا ما هو منصوص عليه في الفقرة (٢) من المادة الثامنة يعتبر الطلب قد قدم والاخطار قدتم قانونا ، بمجرد ان يسلم باليد او بالبريد او بالبرق الى الطرف الموجه له في عنوانه المبين في هذه الاتفاقية او اي عنوان آخر يحدده بموجب اخطار الى الطرف الآخر .

٣ _ يمثل المقترض في اتخاذ اي اجراء يجوز او يجب اتخاذه بناء على هذه الاتفاقية ، وفي التوقيع على اي مستند يوقع عليه تطبيقا لها بما في ذلك طلبات السحب من القرض ، السيد رئيس المجلس القومي للتخطيط ، أو اي شخص ينيبه عنه بموجب تفويض كتابي رسمي . واي تعديل او اضافة لهذه الاتفاقية يو افق عليها المقترض يجب أن تكون بموجب مستند كتابي يوقع عليه ممثل المقترض المذكور ، او اي شخص ينيبه عنه بموجب تفويض كتابي رسمي يتضمن ما يفيد موافقة معلى ان التعديل او الاضافة تبررهما الظروف وليس من شأنهما ان يزيدا التزامات المقترض عليها على نحو يخل بالتوازن العقدي ، وتكون التعديلات او الاضافات نافذة وملزمة بمجرد توقيع ممثل المقترض عليها بناء على التفويض المذكور .

المادة الثامنة

نفاذ الاتفاقية وتعديلها وانتهاؤها

- ١ لا تصبح هذه الاتفاقية نافذة ، الا اذا قدمت الى الصندوق العربي ادلة وافية تفيد : –
- أ ان ابرام الاتفاقية من جانب المقترض قد تم بموجب تفويض قانوني وانه قد تم التصديق عليها على النحو
 اللازم قانونا :
- ب- ان المقترض قد ابرم اتفاقیتی قرض مع الممولین المشارکین ، او ابرم اتفاقیات قروض مع جهات اخری
 تکون مقبولة لدی الصندوق العربی ، وان التصدیق علی الاتفاقیتین او الاتفاقیات قدم طبقاً لقوانین دولة المقترض .
- ٢ اذا وجـــد الصندوق العربي ان الادلة المقدمة من المقترض على نفاذ الاتفاقية مستوفاة ، قام بارسال برقيـــة الى
 المقترض بأن مله الاتفاقية قد اصبحت نافذة ، ويبدأ نفاذ الاتفاقية من تاريخ ارسال هذه البرقية ،
- ٣- أ اذا لم تستوف شروط النفاذ المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة في ظرف تسعين يوما من تاريخ التوقيع على هذه الانفاقية ، او حتى انتهاء اية مدة امتداد اخرى لهذه المهلة يتفق عليها الطرفان ، فانه يحق الصندوق العربي في اي تاريخ لاحق ان ينهي هذه الاتفاقية بموجب اخطار الى المقترض . وعند ارسال هذا الاخطار إتنتهي هذه الاتفاقية وجميع حقوق والتزامات الطرفين المترتبة عليها فورا .
- ب- كذلك تنتهي هذه الاتفاقية ، وجميع حقوق والتزامات الطرفين المترتبة عليها ، عندما يتم سداد المقترض
 للقرض بالكامل مع الفوائد المستحقة وكافة التكاليف الاخرى »

الملحق رقم (١)

جدول السداد بآلاف الدنانير الكويتية

القسيط المستحق من اصـــل القرض	تاريخ السداد
111	1914/10
177	1944/9/10
140	1914/4/10
179	1918/9/10
١٣٣	1910/4/10
144	1910/9/10
121	1917/4/10
120	1947/9/10
189	1914/4/10
101	1944/9/10
109	1914/4/10
174	1914/9/10
١٦٨	1919/4/10
١٧٣	1949/9/10
\	199./4/10
18	199./9/10
189	1991/4/10
190	1991/9/10
Y • 1	1997/4/10
Y • Y	1997/9/10
Y 1 W	1994/4/10
Y14	1994/9/10
777	1998/4/10
YYY	1998/9/10
Y : .	1990/4/10
YEY .	1990/9/10
408	1997/4/10
777	1997/9/10
44.	1997/4/10
YYX	1444/4/10
YAA	1991/4/10
المجمسوع ١٠٠٠	
ائة ألف من الدفائير الكويتية)	(خمسة ملايين وتسعيم

المادة التاسعة

تعريف_ات

يكون للمصطلحات التالية المعنى المبين قرين كل منها ، الا اذا اقتضى سياق النص غير ذلك : _

١ - والمشروع ، يعني المشروع الذي من اجله عقد القرض والوارد وصفه في الملحق رقم (٢) من هذه الاتفاقية ،
 او حسباً يعدل هذا الوصف من وقت لآخر بالاتفاق بين ممثل المقترض المفوض وادارة الصندوق العربي .

٢ — « البضاعة » او «البضائع» تعني المواد والمعدات والمهمات والآلات والادوات والحدمات الوارد ذكرها بالملحق رقم (٢) من هذه الاتفاقية ، والتي خصص القرض لتمويل الحصول عليها من جانب المقترض في حدود النسب الموضحة في الملحق المدكور . وثمن البضائع يشمل دائما تكاليف استيرادها الى دولة المقترض ولا يشمل ما يدفع من رسوم جمركية او اية ضرائب اخرى بموجب قوانين المقترض .

العناوين الآتية محددة اعمالا للفقرة (١) من المادة السابعة : _

عنوان المقترض : المجلس القومي للتخطيط صندوق بريد (٥٥٥) ـــ عمانالمملكــة

الاردنية الماشمية

العنوان البرقي : المجلس القومي للتخطيط عمان

عنوان الصندوق العربي العندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي بناية الاستثمار–

ساحة الصفاة ص.ب (٢١٩٢٣) ــ الكويت دولة الكويت

العنوان البرقي : انمعربي – الكويت

واقرارا بما تقدم وقع الطرفان على هذه الاتفاقية في الكويت في التاريخ المذكور في صدرها ، بواسطة الممثلين المفوضين قانونا من جانب الطرفين ، من خمس نسخ ، كل منها تعتبر اصلا وتعتبر جميعا مستندا واحدا ، وقد تسلم المقبرض نسختين منها وتسلم الصندوق العربي ثلاث نسخ .

عن الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجماعي

عن حكومة المملكة الاردنية الهـــاشمية

رئيس الصندوق

المفوض في النوقيع

الملحق رقم (٢)

وصف المشروع واستخدامات حصيلية القرض

أولا: وصنف المشروع

يتكون المشروع من العناصر التالية:

(١) توسيع محطة كهرباء الحسين الحرارية باضافة وحدتى توليد بخاريتين قدرة ٦٦ ميجاواط لكل وحدة تحرقان ﴿ الوقود الثقيل وتبردان بواسطة مراوح هوائية ، بما في ذلك جميع للعدات الكهربـــائية والميكـــانيكية والوحدات المساعدة الاخرى والاعمال المدنية وتوسيع محطة التحويل الداخلية الخاصة بالمحطة.

 (۲) انشاء خط نقل مزدوج جهد ۱۳۲ ك. ف. بطـــول حوالي ٤٠ كيلو مترا من محطة كهربــاء الحسين الحرارية الى محطة تحويل جديدة في جنوبي عمان .

، ٣) انشاء محطة تحويل فرعية قدرة ٢/٥٤ ميجافولت أمبير في جنوبي عمان وتوسيع محطتي التحويل في ماركا ومحطة الحسين الحرارية.

ثانيا: استخدامات حصيلة القرض

تستخدم حصيلة القروض في تمويل العناصر التالية:

النسبة المثوية للنفقات التي يمولها القرض	المبلغ المخصص (الف دينار كويتي)	التفاصيل (أ) توسع عط قري المال
و ۲۱٪ من التكلفة الكلية	414.	(أ) توسيع محطــة كهرباء الحسيــن الحراريــة
٢ر٤٢٪ من التكلفة الكلية	141.	(ب) انشاء خط النقل ومحطات التحويال
٤ر٢٣٪ من التكلفة الكلية	Yo.	(ج) الحدمات الاستشارية (د) احتياطي
	09	المجموع

الملحق رقم (٣)

قواعد احتساب نسبة العائد المالي المشار اليها في الفقرة (٤) من المـــادة الرابعة

تساوي نسية العائد المالمي السنوي حاصل قسمة صافي الارباح السنويـة على متوسط صافي الموجودات الثـــابتة المستغلة مضروبا بمائة . ويقصد بصافي الارباح للسنة المالية الفائض من الايرادات المتأتية من ببع الكهرباء والرســـوم الاخرى الني تتقاضاها السلطة بعد اقتطاع جميع النفقات بما فيهما الاهتلاك والاحتياطات والمخصصات الاخرى (ماعدا الفوأند المستحقة على القروض) خلال السنة المالية المذكورة . ويقصد بمتوسط صافي قيمة الموجــودات الثابتة المستغلة مجموع صافي قيمة الموجــودات الثابتة المستغلة في توليد ونقل الكهرباء المعــاد تقييمها من وقت لآخر (اي باستبعاد الموجودات التي هي قيد الانشاء) كما هي في أول السنة المالية وفي نهايتها مقسوما على اثنين.

قواعد حساب نسبة تغطية القروض وفوائدها المشار اليها في الفقرة (٥) من المادة الرامعـــة

تساوي هذه النسبة حاصل قسمة مجموع الاموال النقدية المنتجة داخليا من عمليات السلطة خلال السنة الم_الية ومن ايرادتها الاخرى صافي الارباح السنوية مع الايرادات الاخرى قبل طرح الاهتلاك والاحتياطات والمخصصات والفوائد المستحقة) على جملة اقساط القروضوالفوائد المستحقة خلال تلك السنة المالية مضروبا بمائة .

حكومة المملكة الاردنية الهـــاشمية

الكويت في ١٩٧٧/١٢/٢٦

السيد رئيس الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي المحترم صندوق بريد (٢١٩٢٣) الصفاة ــ الكويت

(١) للنقل والتوزيع

بالاشارة الى اتفاقية القرض الحاص بتمويل مشروع تطوير الطاقة الكهربائية الثاني في الاردن الموقعة اليــوم بين الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي وحكومة المملكة الاردنية الهلشمية .

نتشرف بالافادة بان سلطة الكهرباء الاردنية ، وهي الجهة المستفيدة من القرض المذكور ، تستعين في اعمالهــــا الفنية بالخيراء الاستشاريين التالية اسماؤهم: ــ

السادة بريس كارديو ورايدر من برايتــون ــــ المملكة المتحـــــدة Preece, Cardew and Rider Brighton-England

السادة كلجيان ــ من فيلادلفيا ــ الولايات المتجدة

The Kuljian Corporation Philadelphia -- US.A. المكتب العربي–مهندسون مستشارون (اربتك) منعمان–الاردن

(٣) للاعمال اللدنية ولما كانت سلطة الكهرباء الاردنية تود الاستمرار في التعاون مع الحبراء الملكورين لتنفيذ المشروع فاننا نرجو قبولكم لهم ولشروط استخدامهم تحت الفقرة ٢ (أ) من المادة الرابعة من اتفاقية القرض.

واننا اذ نامل ان يكون ماجاء في هذا الكتاب مطابقًا لما تم الاتفـــاق عليه اثناء مباحثات الطرفين فاننـــا نرجو الله المعلى المعالم الكتاب بما يفيد ذلك واعادتها الينا .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

نوافق :

رئيس الصندوق العربـي للانماء الاقتصـــادي والاجتمـــاعي

عن المقترض المفوض في التوقيع

FIN

محى الحسيق لللعلى من المعلى ال

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور .

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٨/٣/٢٢ .

نصادق ــ بمقتضى المادة (٣١) من الدستور ــ على القانون المؤقت الاتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :ـــ

قانون مؤقت رقم (١٦) لسنة ١٩٧٨

قانون معدل لقانون الشركات

المادة 1 ــ يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الشركات لسنة ١٩٧٨) ويقرأ مع القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ – تعدل المادة (٢) من القانون الاصلي باضافة التعديل التالي إلى آخرها : _

« وتغني عبارة (رأس المال المصرح به) رأس مال الشركة الوارد في عقد التأسيس وأي تعديل يطرأ عليه بمقتضى احكام هذا القانون » .

المادة ٣ ــ يلغي نص المادة (٩) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : ــ

لادة و : -

أ — الشركة العادية هي ارتباط قائم بين شخصين او اكثر على ان لايتجاوز عـدد الشركاء فيها العشرين شخصا لتعاطي اي عمل بالاشتراك بقصد اقتسام ما ينشأ عنـــه من ربح او خسارة ، ويستثنى من ذلك زيادة عدد الشركاء عن العشرين شخصا بسبب الارث الناتج عن وفـــاة أي منهم والشركة العادية نوعان : __
 العادية نوعان : __

الشركة العادية العامة: وهي الشركة التي تعمل تحت عنوان معين لها ويكون الشركاء فيها مسؤولين بصفة شخصية وبالتضامن والتكافل عن جميع النزاماتها في امو الهـم الحاصة ويتألف عنوان هله الشركة من اسماء جميع الشركاء والقابهم او من القابهم فقط او من اسم واحـد منهم او اكثر مع اضافة كلمة وشركاه او ما يفيد هذا المعنى ، ويجب ان يكون عنوان الشركة متفقاداً مع هيئتها القائمة .

٢ - الشركة العادية المحدودة: وهي الشركة التي تقـــوم تحت عنوان وتشتمل على نوعــين من الشركاء، الاول شريك عاماو اكثر مسؤولين بصفة شخصية بالتكافل والتضامن عن جميع التزاماتها في اموالهم الحاصة. والثاني شريك او اكثر محدود المسؤوليــة، ولا يكون كل منهم مسؤولا عن التزامات الشركة الا بمقدار ما دفعه كرأسمال في الشركة.

ويشتمل عنوان هـذه الشركة على اسماء الشركاء العامــين جميعهم او بعضهم بالأضافة الى كلمة (وشركاؤه) او (وشركاؤهم) حسب مقتضى الحال .

ب_ يكون عنوان الشركة العادية اسما تجاريا لها ،على ان يشار فيه الى نوعها .

المادة ٤ ـ يلغي نص المادة (١٠) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة ١٠ : -

ا _ لايقبل من كانت سنه دون الثامنة عشرة شريكا في شركة عادية عامة او شريكاً عاماً في شركة عاديه محدودة ، الا انه يحق للولي او للوصي المفوض بلاك من المحكمة المختصة ان ينوب عن القاصر في الشركات العادية المحدودة على ان يكون اشتراك القاصر بصفة شريك محدود المسؤولية .

ب يجوز للموظف الحكومي ان يشترك في شركة عاديـة كشريك محـدود المسؤولية بعد الحصول على موافقة مجلس الوزراء بذلك .

المادة ٥ ــ تعدل المادة (١٢) من القانون الاصلي بالغاء نص الفقرة (١) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي : ــ

١ - تقدم الى المراقب النسخة الاصلية من عقد الشركة موقعة من جميع الشركاء مع بيان يوقعه جميع الشركاء المام المراقب اومن يفوضه خطيا او امام كاتب العدل او من يقوم مقامه يتضمن مايلي : -

آ ـ عنوان الشركة العادية .

ب اسماء الشركاء وعناوينهم وجنسياتهم واعمارهم .

ج ــ مركز الشركة الرثيسي.

د ــ مقدار رأسمال الشركة وحصة كل شريك .

ه ـــ اسماء الشركاء المفوضين بتولي شؤون الشركة والتوقيع عنها .

و ــ خايات الشركة ۽

ز ــ مدة الشركة اذا كانت محدودة .

ح- وضع الشركة في حالة وفاة احد الشركاء.

المادة ٦ – تعدل المادة (٣٤) من القانون الاصلي على الوجه التالي : –

أ – بشطب عبارة (امام المراقب او كاتب العدل) الواردة في الفقرة (٢) منها والاستعاضة عنها
 بعبارة (امام المراقب او من يفوضه خطيا او كاتب العدل او من يقوم مقامه) .

ب باضافة نص الفقرة (٥) التالي الى آخرها : ــ

للوزير ان يفوض خطيا وكيل الوزارة صلاحياته المنصوص عليها في هذه المادة .

المادة ٧ ــ يلغى نص المادة (٤٣) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : ـــ

المادة ٢٤ _

الساهمة العامة المحدودة او المساهمة الحصوصية المحمدودة الى آخر اسم كل شركة تسجل بمقتضى الحال المساهمة المائي من هذا القانون حسب مقتضى الحال :

٢ - يجب ان يطلق على الشركة المساهمة اسم معين يدل على غايتها ولا يجوز ان يكسون الاسم مستمدا من اسم شخص طبيعي الا اذا كانت غاية الشركة استثمار براءة اختراع مسجلة قانسونا باسم هذا الشخص ويستثنى من ذلك الشركات المساهمة الحصوصية التي تسجلت قبل نفاذ هذا القانون بأسماء اشخاص طبيعيين .

على الرغم مما ورد في الفقرة (٢) من هذه المادة ، للوزير ان يوافـــق للشركة العاديــة في حالة تحويلها الى شركة مساهمة خصوصية او شركة مساهمة عامـــة الاحتفاظ باسمها التجاري الاصلي ، شريطة ان بضاف اليه مايدل على غاياتها .

المادة ٨ – تعدل المادة (٥٥) من القانون الاصلي بالغاء نص الفقرة (١) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي : ــــ المادة ٤٥ ـــــ

المادة ٩ ــ يلغى نص المادة (٤٦) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : ــ

لادة ٢٦ _

أ – يجب أن يحدد راسمال الشركة المساهمه بالنقد الاردني .

ب - يجب أن لايقل راسمال الشركة المساهمة العامة عن ستين الف دينار و

ج - يجب أن لا يقل رأسمال الشركة المساهمة الحصوصية عن عشرة الاف دينار :

> المادة • ١ – يلغى نص المادة (• ٥) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : – المادة • ٥ –

المسجيل الشركة الساهمة يباشر المؤسسون معاملات تغطية الاسهم او الاكتتاب بها في الموعد الله المدي يتفقى عليه مع الوزير مع مراعاة اولوية التسجيل بـ

٢ - لا يجوز أن يتم تسجيل الشركات التالية الا بصفة شركات مساهمة عامة شريطة أن لا تقل مساهمة المؤسس عن ١٠٪ من رأسمالها ولا تزيد عن ٥٠٪ وأن لا تزيد حصة المؤسس الواحد عن ١٠٪ من مجموع قيمة رأس المال ، ريطرح الباقي للاكتتاب العام، وأذا بقيت الاسهم المطروحة كلها أوبعضها بدون اكتتاب بعد انقضاء ثلاثة أشهر على طرحها يسمح للمؤسسين بعد موافقة الوزير بتغطية الاسهم المتبقية : -

أ ـ الشركات ذات الامتياز:

ب ــ الشركات الصناعية التي يزيد رأسمالها على (٥٠٠٠ ، ٥٠) دينار .

ج ۔ شركات التأمين

د ـــ البنوك

٣ – اما الشركات التي تكون غايتها القيام باستبار مشروع ذى امتياز او اقامة مشاريع صناعية يزيد رأسمالها على (٠٠٠ر٥٠٥) دينار والتي يشترك في تأسيسها اجنبي بما لايقل عن نصف رأسمالها غيلى المؤسسين بعد موافقة مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير تغطية جميع اسهمها ، على انتراعى احكام القوانين والانظمة المتعلقة بتشجيع استبار رؤوس الاموال الاجنبية وعلى ان تسجل كشركة مساهمة عامة .

على المادة على الشركات المؤسسة قبل نفاذ احكام هذا القانون فيما اذا طلبت ايمنها
 تعديل رأسمالها .

المادة ١٠١ – تعدل المادة (٥١) من القانون الاصلي على الوجه التالي : –

١ – بالغاء ماورد في مطلعها والاستعاضة عنه بما يلي : _

لادة ١٥ __

الستثناء الشركات الواردة في الفقرة (٢) من المادة (٥٠) من هذا القانون على المؤسسين في الشركة المساهمة العامة ان يكتتبوا بما لايقل عن ١٠٪ من راس المال ولا يزيد عن ٥٠٪ ويطرح مايتبقى منه بدون تغطية للاكتتاب العام بموافقة الوزير وبالتنسيق مع سوق عمان المالي ، وذلك باعلان ينشر في صحيفتين يوميتين لثلاث مرات على الاقل فيهما قبل اسبوع من بدء الاكتتاب على ان تحدد صيغة هذا الاعلان والمعلومات التي يحتويها بالتنسيق مابين المراقب وسوق عمان المالي بحيث يتضمن في جميع الحالات الامور التالية : _

٢ – باضافة الفقرة (و) التالية الى اخرها : –

و – اية معلومات اخري يرى سوق عمان المالي ضرورة نشرهــــا .

المادة ١٧ – تعدل المادة (٥٤) من القانون الاصلي بالغاء نص الفقرتين (٢و٣)منها والاسنعاضة عنهما بمسايلي : __

المادة ع ه __

٢ – اذا لم تبلغ الاكتتابات خلال المدة المحددة لها ثلثي الاسهم جاز للمؤسسين تمديد الاكتتاب مسدة
 لا تتجاوز ثلاثة اشهر على ان يبدأ التمديد من نهاية المدة الاولى مباشرة .

٣ — واذا لم يكتمل الاكنتاب بثلثي الاسهم في نهاية مدة الاكنتاب جاز للمؤسسين اما الرجوع عــن تأسيس الشركة او انقاص رأسمالها كما يجوز لهم او لغيرهم بعد موافقة الوزير اتمام الاكتتاب لغاية الثلثين او اكبر بدون اكتتاب .

المادة ١٣ – يلغي نص المادة (٥٦) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : –

اذا ظهر ان الاكتتاب قد جاوز عدد الاسهم المطروحـــة فيجب ان تنزل اكتتابات المساهمـــين بنسبة مساهمتهم وان يراعي في ذلك جانب المكتتبين بعدد ضئيل من الاسهم، الا انه يجوز للوزير وعملي ضوء المظروف التي يقدرها الموافقة على زيادة راسمال الشركة الى الحد الذي وصلت اليه الاكتتابـــات او اي جزء منه اذا طلب المؤسسون ذلك .

المادة ١٤ – تعدل المادة (٥٨) من القانون الاصلي بالغاء نص الفقرة (٢) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي : –

٢ ــ أ ــ يتألف النصاب القانوني للاجماع الاول للهيئه التأسيسية بحضور مكتتبين يحملون نصف الاسهم المكتتب بها على الاقل ، فاذا لم يتو افر هذا النصاب وجهت الدعوة الى اجتماع آخر او اكثر ويكون النصاب صحيحاً في هذه الحالة اذا حضره مكتتبين يحملون • ٤٪ من الاسهم المكتتب

ب – تصدر قرارات الهيئة التأسيسية بموافقة ثلثي الاسهم المثلة في الاجتماع ويكـــون لكل سهم

المادة ١٥ — تعدل الفقرة (١) من المادة (٦٠) من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية الى آخرها بعد عبارة (في الشروع باعمالها) الواردة فيها .

١ – (كما يقوم باشعار سوق عمان المالي بذلك)

المادة ١٦ — تعدل المادة (٦٢) من القانون الاصلي بالغاء عبارة (وتتضمن هذه الوثائق) البيانات التالية الواردة فيها والاستعاضة عنها بالعبارة التالية :

(وعلى الشركة تسليم هذه الوثائق خلال مدة اقصاها صنة اشهر من تاريخ منح الشركة حق الشروع بالعملو تتضمن هذه الوثائق البيانات التالية).

المادة ١٧ — تعدل الفقرة (١) من المادة (٧٥) من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية الى آخرها : _

(و ذا كان احساد او بعض الحبراء موظفا حكوميا ، فتحدد المكافأة التي تصرف لهم مقابل الحبرة بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير بعد التشاور منع الشركة) .

المادة ١٨ – يلغي نص المادة (٧٦) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : _

١ – على الخبراء انجاز اعمالهم وتقديم تقريرهم بتخمين القيمـــة الحالبة للمقدمات العينية في خــــلال ثلاثة اشهر .

٢ ــ اذا كان تقدير الحبراء متفقا مع تقدير المؤسسين لقيمــة هذه المقدمات او تزيد عليها ، فتستكمل الاجراءات اللازمة لتسجيل الشركة حسب القيمة المقدرة من المؤسسين.

٣ - اما اذا ثبت أن تقدير الحبراء يقل عن تقدير المؤسسين فعلى المؤسسين اما تخفيض عدد الاسهم بما يتفق وتقدير الخبراء او تقديم مقدمات اضافية تجرى معاملة تقديرها وفق الاصول السابقة بمعرفة ذات الحبراء ، واذا تعذر ذلك فيعين المراقب خبراء غيرهم .

٤ – أذا لم يتم الاتفاق على أي من الحالات المذكورة في الفقرة (٣) من هذه المادة فللمراقب أن ينسب للوزير رفض تسجيل الشركة .

المادة ١٩ – يلغي نص المادة (٨١) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : –

١ – مع مراعاة احكام البند (٢) من هذه المادة يجوز للشركة المساهمة ان تزيد رأسمالها اذا كان رأسمالها المصرح به قد سدد بكامله.

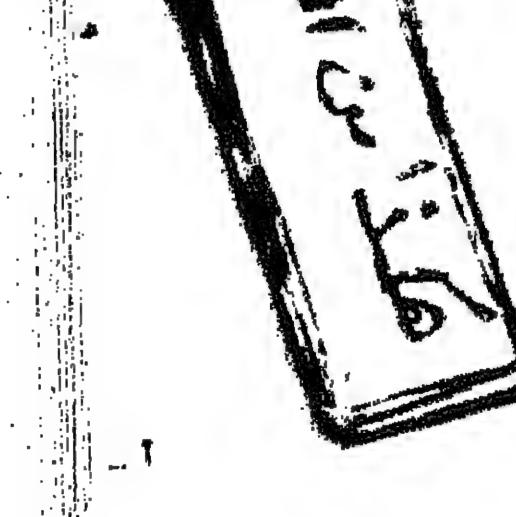
٢ – للوزير بناء على تنسيب المراقب المبني على اسباب مبررة الموافقة على زيادة راس مال الشركة اذا للشركة بتغطية الجـــزء المتبقى من راس المـــال المصرح به من الاحتياطي الاختيارى او الارباح

٣ - يقدم طلب زيادة راس المال بعد ان تو افق الهيئة العامـــة للشركة على هذه الزيادة باكثرية لا تقل عن (٧٥٪) من الاسهم الممثلة في اجتماعها مـــع بيان الاسباب الموجبة للزيادة ، وللوزير الموافقة على الطلب او رفضه بناء على تنسيب المراقب .

٤ – يجب أن تكون القيمة الاسمية للاسهم الجديدة معادلة للقيمة الاسمية للاسهم القديمة ، وأذا صدرت الاسهم الجديدة بقيمة أعلى تقيد الزيادة الناتجه عن الفرق بين القيمة الاسمية وسعر الاصدار لحساب الاحتياطي الاجباري ، على ان يخضع تحديد علاوة الاصدار ان وجدت لموافقة الوزير ،

٥ - يجوز لمجلس الوزراء في الحالات التي تقتضيها اعتبارات اقتصادية مبررة، وبناء على تنسيب الوزير ان يسمح بزيادة راس المال عن طريق ضم الاحتياطي الاختيارى اليه دون طرح الاسهم للاكتتاب العام شريطة ان يكون راس المسال المصرح به مسددا بالكامل وفقا لاحكام البند (١) من هذه المادة وعلى أان تكسون الاسهم الجديدة بذات القيمة الاسمية وتوزع على المساهمين كل بنسبة عدد اسهمه الاصلية.

٣ – للشركة أن تزيد راسمالها عن طريق تحويل كل أو بعض اســـناد القرض التي أصدرتها إلى أسهم شريطة ان ينص على ذلك في نظام الشركة او في شروط اصدار تلك الاسناد:



٧ ــ يقدم قرار زيادة راس المال الى المراقب مع طلــب الزيادة وتتبع اجراءات الموافقة والتسجيل
 و النشر وفق احكام هذا القانون .

٨ - في حالة زيادة راس المال عن طريق طرح اسهم جديدة للاكتتاب العام ، فيجب تطبيق احكام
 الاكتتاب الاصلي على الاعلان عن طرح الاسهم ومدة الاكتتاب وتمديدها و التخصيص .

المادة ٢٠ ــ تعدل المادة (٩٧) من القانون الاصلي باضافة الفقرة (٤) التالية الى اخرها :_

٤ – (وعلى الشركة أن تدعــو المراقب أو من يمثله لحضور أي من أجمّاعات الهيئة وفي هذه الحالة تدفع الشركة مصدرة أســناد القرض الاتعاب المقررة المبيئه في المادة (١٦٣) من هذا القانون).

المادة ٢١ ــ تعدل المادة (٢٠٦) من القانون الاصلي بالغاء الفقرتين(٣،٢) الواردتين فيها والاستعاضة عنهما بما يلي: – ٢ ــ لا يجوز انتخاب اي مرشح للعضوية لايملك ذلك العسدد من الاسهم ويجب ان تكون اسهمه خالبة من الحجز او الرهن او اي قيد اخر لا يجيز التصرف المطلق بها .

٣ - تسقط تلقائيا عضوية كل عضـــو اذا نقصت أسهمه عن ذلك العدد او تم رهنها او حجزها او
 وضع اي قيد اخر عليها لا يجيز التصرف للطلق بها ، وذلك خلال مدة عضويته .

المادة ٢٢ ــ تعدل المادة (١٠٨) من القانون الاصلي باضافة الفقرتين (٥،٥) التاليتين اليها : ــ

تسري احكام البنود (٣،٢،١) من هذه المادة على الشخص الاعتباري العام غير الاردني اذا كان
 مساهما بشركة اردنية .

المادة ٢٣ ــ تعدل المادة (١١٥) من القانون الاصلي على الوجه التالي : ــ

أ ــ باضافة العبارة التالية الى اخر الفقرة (٢) منها :_

(كما يجوز تسليم الدعوات بالبد مقابل توقيع بالاستلام) .

ب ــ باضافة العبارة التالية الى اخر الفقرة (٤) منها :_ (والى سوق عمان المالي) .

المادة ٢٤ ــ يلغى نص المادة (١٢٧) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة ١-١٠٧ – يجوز أن يقوم رئيس مجلس أدارة الشركة المساهمة أو أي عضو آخر فيه بوظيفة مدير عام الشركة ، وفي هذه الحالة يجوز تعيين نائب المدير العام أو مساعد المدير العام من بين أعضاء المجلس بقرار من مجلس الادارة وباكثرية ثلثي اعضائه ويحدد مجلس الادارة باغلبية ثلثي أعضائه على الاقل مقدار الاجر أو التعويض الذي سيمنح للعضو في هذه الحالة .

٢ - لا يجوز لاعضاء مجلس الادارة تولي وظيفة في الشركة ذات اجر او تعويض خلاف
 ما ورد في البند (١) من هذه المادة .

المادة ٢٥ – تعدل المادة (١٣٥) من القانون الاصلي على الوجه التالي :

أ ــ بالغاء الرقم (٧٥٠) الوارد في البناء (أ) من الفقرة (١) منها والاستعاضة عنه بالرقم (٧٠٠٠) . بالغاء عبارة (خمسة دنانير) الواردة في الفقرة (٢) منها والاستعاضة عنها بعبارة (عشرة دنانير). المادة (٢٣) من القانون الاصلي على الوجه التالي :

أ ــ باضافة العبارة التالية الى اخر الفقرة (١) منها (ويتم الاجتماع خلال اسبوعــين من تاريخ طلب الدعوة لاجتماعه).

ب ــ بالغاء نص الفقرة (٣) منها والاستعاضه عنه بالنص النالي :

٣ ــ بعقد المجلس اجتماعاته في مركز الشركة او في اي مكان آخر داخل المملكة يعينه الرئيس اذا
 تعذر الاجتماع في مركز الشركة .

المادة ٢٧ ــ تعدل المادة (١٤٤) من القانون الاصلي باضافة الفقرة (٥) التالية الى آخرها :

و لا يجوز لرئيس مجلس الادارة او لاي من اعضائه ان يتصرف بأي تعامل في الاوراق المالية للشركة بناء على معلومات هامة وصلت اليه بحكم منصبه في الشركة كما لا يجوز ان يكون له اية مصلحة في اية شركة او جمعية او نقابة او جماعة اخرى تقوم بعمليات يراد بها احداث تأثير في اسعار سوق الاوراق المالية (البورصة) فيما يتعلق بالاوراق المالية التي اصدرتها الشركة ايا كان نوع هدا الاوراق ولا ان يقوم بتلك العمليات بنفسه او بواسطة غيره ويقع باطلا اي تعامل من هدا القبيل ولا يمنع هذا الابطال من ملاحقة ذلك الشخص جزائيا وفق احكام هذا القانون.

المادة ٢٨ – تعدل المادة (١٤٩) من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية الى آخرها : (وفي جميع الاحوال يتم عقد اجتماع الهيئة العامة العادية داخل المملكة) .

المادة ٢٩ – تعدل المادة (١٥٣) من القانون الاصلي بالغاء نص الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنها بالنص التالي : أ – سماع تقرير مجلس الادارة على ان يسبق ذلك تلاوة وقائع الجلسة السابقة .

المادة ٣٠ – تعدل المادة (١٥٤) من القانون الاصلي باضافة الفقرة (٤) بالنص التالي الى اخرها :

٤ - تعقد الهيئة العامة غير العادية اجتماعاتها داخل المملكة في جميع الاحوال .

المادة ٣١ – تعدل المادة (١٦١) من القانون الاصلي بالغاء نص الفقرة (٣) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي : ٣ – لايجوز بأي حال ان يزيد عدد الاسهم التي يحملها الوكيل بهذه الصفة على سبعة في المائهـــة (٧٪) من اسهم الشركة المكتتب بها والني يحق لها ان تكون ممثلة في الاجتماع .

المادة ٣٢ ـــ تعدل المادة (١٦٣) من القانون الاصلي بالغاء نص الفقرة (٢) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :

٢ – على مجلس الادارة او المؤسسين دعوة المراقب او من يمثله لحضور اجتماعات اي من الهيئات العامة ويعتبر اي اجتماع يعقد خلافاً للملك باطلا ويستثنى من ذلك الشركات المساهمة المحصوصية التي يكون عدد مساهمها عشرين مساهماً او اقل.

المادة ٣٣ – تعدل المادة (١٧٦) من القانـــون الاصلي بالغاء ما جاء في البند (أ) من الفقرة (٦) منها والاستعاضة عنه بما يلي :

Mentile The Many of the Many o

بمقتضى احكام المادة (٣١) من الدستور وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٦/٣/٢٦ نأمر بوضع النظام الآتي : _

نظام رقسم (۲۶) لسنة ۱۹۷۸ نظام جوائز المودعين في صندوق توفير البريد

صادر بموجب المادة (٦٨) من قانون صندوق توفير البريد رقم (٣٤) لسنة ١٩٦٦) المادة ١ – يسمى هذا النظام (نظام جو اثر المودعين في صندوق توفير البريد لسنة ١٩٧٨) ويعمل به اعتبارا مـــن تاريخ نشره في الجريدة الرسمية و

المادة ٢ – يكون للالفاظ التاليةحيثًا وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لهاادناه الااذادلت القرينة على خلاف ذلك: – المجلس: مجلس ادارة الصندوق

المسدير : مدير عام صندوق توفير البريد

اللجنية: لجنة الاشراف على عملية السحب

الرصيد : الرصيد في دفتر التوفير في الشهر السابق لشهر السحب .

المادة ٣ – يجرى السحب على الجوائز ثلاث مرات في السنة بمعدل مرة كل اربعة اشهر .

المادة ٤ ــ لغايات اجراء السحب تعد الادارة العامة لصندوق توفير البريد بطاقات صغيرة يحدد شكلها ومضمونهـــا المجلس بتعليمات تصدر عنه وتحمل كل بطاقة رقم المجموعة ورقم الحساب ولايذكر عليها اساء اصمحابها

المادة ٥ ــ تشترك في السحب كل بطاقة حساب ويكون رصيدها عشرة دنانير او اكثر .

المادة ٢ ــ أ ــ تشرف على عملية السحب لجنة مؤلفة من رئيس واربعة اعضاء يعينهم المجلس .

بالاكترية وعند التساوي يرجح الجانب الذي فيه الرئيس :

المادة ٧ – تجري عملية السحب في المكان والزمان اللذين يحددها المجلس ووفقا للطريقة التي يراها مناسبة . المادة ٨ - تناط باللجنة الصلاحيات التالية : -

الاشراف على عمليات السحب .

ب ــ التأكد من ان الحسابات التي يجب ان تدخل في السحب قد وضعت لها بطاقات وفق احكام هذا

ج- تنظيم جدول تبين فيه ارقام المجموعات وارقام البطاقات الرابحة وقيمة الجوائز التي فازت بها البطاقة والتوقيع على ذلك الجدول ب

د - التوقيع على محضر يتضمن نتائج السحب وينظم على نسختين لادارة الصندوق .

(٦ – أ – بجوز لمجلس الوزراء بناء على طلب الشركة المساهمة وبتنسيب من الوزبر ان يو افق على اعادة تقدير موجوداتها الثابتة باستثناءالاراضي واعتبار قيمتهاكرأسمال مضافآ الى رأس مال الشركة اذًا تُبين له وجود مبررات اقتصادية تتطلب مثل هذا الاجراء)

المادة ٣٤ — تعدل المادة (١٩٤) من القانون الاصلي بالغاء ما جاء بالفقرة (ج) منها والاستعاضة عنه بما يلي :

ج ــ اذا اوقفت اعمالها مدة سنة كاملة .

المادة ٣٥ — يعدل البند (ج) من الفقرة (١) من المادة (٢٠٩) من القانـــون الاصلي باضافة كلمة (والمكافآت) اليها بعد عبارة (جميع الاجور والتعويضات) الواردة فيها .

المادة ٣٦ ــ تعدل المادة (٢١٨) من القانون الاصلي على الوجه التالي : ـــ

ا _ يلخى ماجاء بالفقرة (١) منها ويستعاض عنه بالفقرتين التاليتين : _

١ – اذا تبين للمراقب ان الشركة المساهمة توقفت عن تعاطى اعمالها مدة تزيد على سنة فيحق لــه ان يطلب الى المحكمة تصفية الشركة تصفية اجبارية .

٢ – اذا لم تشرع الشركة في اعمالها خلال سنة واحدة من تسجيلهافيحق للمراقبان يطلب الىالوزير شطب تسجيلها ويجرى اعلان الشطب بعد موافقة الوزير في الجريدةالرسمية وتبقى مسؤولية الشركة لم تشطب وليس في هذه المادة ما بمس بصلاحية المحكمة بتصفية الشركة المتي شطب

ب ــ يعاد ترقيم الفقرة (٢) الواردة فيها لتصبح الفقرة (٣) .

المادة ٣٧ ــ تعدل الفقرة (٢) من المادة (٢٢٥) من القانون الاصلي بشطب عبارة « تعاقب بغرامة لاتقل عنمائة دينار ولا تتجاوز ثلاثمائة دينار ۽ . الواردة فيها والاستعاضة عنها بالعبارة التابية : _ (تعاقب بغرامة لاتقل عن اربعمائة دينار ولا تتجاوز الف وماثتي دينار) .

المادة ٣٨ ــ تعدل المادة (٢٢٦) من القانون الاصلي بشطب عبارة (مائة دينار) الواردة في آخرها والاستعاضةعنها بعبارة (اربعمائة دينار) .

المادة ٣٩ — تعدل المادة (٢٢٨) من القانون الاصلي باعتبار ماورد فيها فقره (أ) وتضاف الفقرة(ب)التاليةاليها: – ب ــ تحدد اجراءات توفيق اوضاع الشركات وتحويلها وتغيير صفتها القانونية من نوع لاخر واندماجها وفقًا للانظمة التي تصدر لهذا الغرض.

الحسين بن طلال

وزير التربية والتعليم ووزيسر دولسة لشؤون رئاسة الوزراء رئيس الوزراء ووزير المارجية والدناع عبد السلام المجالي مضر بسدران وزيسسسر الانشاء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية وزينسسر الزراعسة العسدل مصام المجلوني حسن ابراهيــم صلاح جمعسه اهمد عبدالكريم الطراونه وزيسر الشؤون البلدية والتروية أبراهيسم أيوب وزير المواصلات ووزير وزير الاوتاف والشؤون والمتدسات الاسلاميسة كامل الشريسف

Parks !

مى وفسي لللعلى من والمسال المالك الله والمائمة

الحسين بن طلال

والمقدسات الاسلامية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ماقوره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٦/٣/٢٦ ،

نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقـم (۲۵) لسنة ۱۹۷۸

نظام معدل لنظام الهيئة التدريسية في الجامعة الاردنية

المادة ١ – يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الهيئة التدريسية في الجامعة الاردنية لسنة ١٩٧٨) ويقرأ مع نظـام الهيئة التدريسية في الجامعة الاردئية المنشور في العدد٧٧٥٢ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ٢/٩/٩٥١ والمشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به اعتبــارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ – يلغي نص المادة (٤) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : –

أ _ يشترط فيمن يعين في رتبة مدرس مساعد ان يتوافر فيه ما يلي : _

١ _ ان يكون حاصلا على درجة الماجستير على الاقـــل في حقل التخصص الذي سيعمــــل به

٢ ــ ان يكون قادرًا على العمل الجامعي وخاصة التدريس.

٣ ــ ان يكون قد عمل في حقل تخصصه مدة لاتقل عن اربع سنوات بعد حصوله علىالمـاجستير وان تكون هذه الخدمة في مجال البحث/التدريس في الجامعة ، او اي معهد من مستواهــــا واذا كانت الخبرة في نخصصه ولكن في غير البحث/التدريس او في غير الجامعة فيجوز ان تحتسب على اساس سنتين من الحدمة بسنة واحدة على ان لاتزيــد الاقدميــــة في التعبين عن

المادة ٩ ــ أ ــ تخصص للبطاقات الفائزة في عملية السحب اربعون جائزة على النحو التالي : ــ

١ – الجائزة الاولى تربح ثلاثة امثال الرصيد بحد اعلى مقداره (١٠٠) مائة دينار .

٢ — الجائزة الثانية : تربح مثلي الرصيد بحد اعلى مقداره (٨٠) ثمانون دينارا .

٣ ــ الجائزة الثالثة : تربح مثل الرصيد بحد اعلى مقداره (٦٠) ستون دينارا :

٤ - الجوائز من الرابعة حتى الاربعون تربح كل جائزة عشرة دنانير .

ب ــ للمجلس علىضوء الوضع المالي للصندوق وعدد مودعيه وبناء على تنسيب مــن المدير زيادة عدد الجوائز وقيمتها من حين لاخر .

المادة ١٠ ـــ يشترط لاستحقاق الجائزة ان لا يقل رصيد الدفتر الفائز باحدى الجوائز في اخر يوم من ايام الشهر السابق لعملية السحب عن عشرة دنانير فاذا تبين ان هناك دفاتر شملها السحب غير مستوفية لهذا الشرط فتعود الجائزة للصندوق .

بطاقة حسابه على ان يتم اشعار الادارة العامة للصندوق بذلك .

المادة ١٧ ــ للمجلس نشر نتائج السحب بالطريقة التي يراها مناسبة .

1944/4/4

وزير التربية والتعليم ووزيسر دولسة للسؤون رئاسة الوزراء رئيس الوزراء ووزير المارجية والنفاع وريــــر السياحة والآثار **غالب بركسات** عدنان ابو مسوده عبد السلام المجالسي مضر بدران وزيـــر الانشاء والتعبير ووزير دولة للشؤون الخارجية الميسل الزرامسة عصام المجلوني حسن ابراهیــم احمدعبد الكريم الطراونة صلاح جمعسة وزيسر الشؤون البلديسة والتروية أبراهسيم أيوب وزير المواصلات ووزير الصحــة بالوكالة وزير الاوتناف والشؤون وزيـــر الداخليـــة سليمان عــرار

وزيسسر النقسل وزيسسر وزيسسر وريسسر ووزير التموين بالوكالة الاشغال العاسمة المالية وزيسسر وزيسر المناعة والشباب المناعة والتجارة الثناب المجاني الشريف فواز شرف عسلى سحيمات

عبد الرؤوف الروابده

وزيـــر السياحة والآثار **غالب بركات**

وزيــــر العبـــل عصام العجلوني

٤ — ان يكون لائقا من الوجهة الصحية.

ب - يقوم المدرس المساعد بجميع الاعمال والمسؤوليــات المطلوبة من اعضـــاء هيئة التدريس وفـــق التعليمات التي يضعها مجلس العمداء.

وزير النقل ووزير التموين بالوكالة علي سحيمات

1944/4/47

الحسين بن طلال

وزيــــر الزراعــة صلاح جمعه

وزير التربية والتعليسم ووزير دولة لشؤون رئاسسة الوزراء عيد السلام المجالسي

وزير الانشاء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية حسن ابراهيم

وزير الشؤون البلدية والتروية وزير المواصلات ووزير وزيسر الداخليــة الصحــة بالوكالة ابراهيم أيوب عبد الرؤوف الروابده سليمان عسرار

رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدناع مضر بدران

احمد عبدالكريم الطراونه

قرير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية كامل الشريف

وزیـــر الثقامة والشباب الشریف فواز شرف

۲۲ دینارا شهریــا

عليه من تعديلات كنظام واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

نظام رقـم (۲۲) لسنة ۱۹۷۸

نظام معدل لنظام استخدام وعلاوات أصحاب المهن

الهندسية في القوات المسلحة الأردنية

المادة ١ – يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام استخدام وعلاوات اصحـــاب المهــن الهندسية في القوات المسلحة

المادة ٢ – تعدل الفقرة (أ) من المادة السادسة من النظام الاصلى بالغاء البندين (١)و(٢) منها والاستعاضة عنهما

الاردنية لسنة ١٩٧٨) ويقرأ مع النظام رقم (٥٥) لسنة ١٩٧٠ المشار اليه فيها يلي بالنظام الاصليوماطر آ

۲۶-۷۰ دینارا شهریا (بزیادة دینارین سنویا).

۲ – ملازم اول

۱ - مــلازم

بمايلي : ــ

1944/4/41

مى السين للسك سر المسكن السائد السائد المسائد المسائد المسائد السائد السائد السائد السائد السائد السائد المسائد السائد ال

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٦/٣/٢٦

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

نأمر بوضع النظام الآتي : _

الحسين بن طلال

وزير التربية والتعليم ووزيسر دولسة لشؤون رئاسة الوزراء عبد السلام المجالي رئيس الوزراء ووزيــر الخارجية والدماع مضر بــدران وزيــــر الامـــلام ع**دنان ابو عــوده** وزيـــر الانشاء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية الزراعسسة عصام العجلوني اهمد عبدالكريم الطراونه صلاح جمعت حسن أبراهيــم وزير الشؤون البلدية والقروية وزير المواصلات ووزير المسحسة بالوكالة المسحسة بالوكالة الراهيسم ايوب عبد الرؤوف الروابده وزير الاوتناف والشؤون والمقدسات الاسلاميسة كامل الشريسف

وزيسسسر الثقافة والشباب الشريف فواز شرف

وزيــــر الصناعة والنجارة نجم الدين الدجاني

Park.

مى الحسين السيال المستركة المس

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٦/٣/٢٦ نأمر بوضع النظام الاتي : _

نظام رقـم (۲۷) لسنة ۱۹۷۸

نظام معدل لنظام كلية التمريض واستخدام الممر ضات

والممرضين والقابلات القانونيات في القوات المسلحة الاردنية

المادة ١ — يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظـــام كلية التمريض واستخدام الممرضـــات والممرضين والقابلات القانونيات في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٧٨) ويقرأ مع النظام رقم (٦٤) لسنة ١٩٧٠ المشار اليه فيما يلي بالنظـــام الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظـــام واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره ي

المادة ٢ — تعدل الفقرة (أ) من المادة (٢) من النظام الاصلي باضافة العبارة التالية الى آخرها : _ (ويجوز قبول طلاب في الكلية للغاية ذاتها ووفقا للاحكام والشروط المنصوص عليها في هذا النظام) . المادة ٣ — تعدل الفقرة (ط من المادة (٥) من النظام الاصلي باضافة العبارة التالية الى آخرها : —

(و اما الطالب فيوقع عقدا يخدم بموجبه مدة عشر سنوات بعد التخرج من الكلية) .

رئيد ال	زير التربية والتعليم ووزيسر ولسة لشؤون رئاسة الوزراء عبد السلام المجاني	وزيـــر و الاعـــلام در عدنان ابو عوده	وزیسسسر سیاهسهٔ والآثار فالب برگسانت
	وزيسسسر	وزیسسسر الانشیام و التمیہ مونی	<u>زی</u> ــــر
	الزرامسة صلاح جممسه	الانشياء والتعبير ووزير دولة للشؤون الخارجيسة هسن أبراهيسم	العبيسل سامالمجلوني
اهيد ه	سامح شهمست		ير الشؤون البلدية

444/4/47

الحسين بن طلال

ئيس الوزراء ووزير الخارجية والدماع مضر بدران عبد الكريمالطراونه وزيسر الداخلية ورير الاوتاف والشؤون والمتدممات الاسلامية كلهل الشريسف وزير الثقافة والشباب

محى الحسين للفعل من المعلمة للعوال يرافي تمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٦/٣/٢٦ نأمر بوضع النظام الآتي : _

نظام رقــم (۲۸) لسنة ۱۹۷۸ نظام معدل لنظام اللجان الطبية العسكرية

المادة ١ – يسمى هذا النظام (نظــــام معدل لنظـــام اللجان الطبية العسكرية لسنـــة ١٩٧٨) ويقرأ مع النظـــام رقم (١٩) لسنة ١٩٧١ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ – تعدل الدرجة الثانيــــة من الملحق الاول للنظام الاصلي باضافة العبارتين التاليتين الى آخرهـــا بعد عبارة (قصاص الاثر) : _

مأمور اطفائية ـــ مدرب اطفائية .

1444/4/47

. .:

الحشين بن طلال

وزير التربية والتعليم ووزيسر دولسة لشؤون رئاسة الوزراء وزیسنسسر السیاحسة والآثار **غالب برکسات** ت رئيس الوزراء ووزيسر الهارجية والدناع مضر بسدران الأمــــلام عدنان ابو عــوده عبد السلام المجالي وزيـــــر العبــــل الانشاء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية الزرامسيا عصام المجلوني هسن ابراهیسم صلاح جمعسه أحمد عبدالكريم الطراونه وزيسر الشؤون البلديسة والتروية ابراهيسم ايوب وزير المواصلات وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلاميسة ووزير الصحة بالوكالة عهد الرؤوف الروابده كامل الشريسف وزير النقل ووزير التموين بالوكالة ع**لي سحيمات**

التعريفه الجمركية

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٨/٤/١٢ الموافقة على التنسيب الموقع من كلمن معالي وزير الصناعة والتجارة ومعالي وزير المالية/ الجمارك بتعديل التعريفة الجمركية بالشكل التالي :_

تنسيب

١ -- استنادا الى الصلاحية المخولة الينا بموجب المادة الرابعة من قانون الجمارك والمكوس رقـــم (١) لسنة ١٩٦٢ نسب اجراء التعديلات التالية على التعريفة الجمركية :

نسبة الرسم	وحدة الاستيف_اء	بيسان الاصنساف	رقم البند
·		البان وقشدة ، محفوظة او مركزة (مخثرة)او مجففة او محلاة .	Y/£
معفاة	القيمـــة	أ حليب الاطفال المعد بشكل مسحوق لا تتجاوز نسبة الدسم فيه ٢٩٪ ، المعبأ في علب من الصفيح عكمة الاغلاق ومفرغة من الهـواء ، بشرط ان لا تزيد سعة العلبة عن إه ليبرة ، وان تحمل كل علبـــة تعليمات واضحة مطبوعة عليها عن كيفية الاسقعمال لتغذية الاطفال	
معفاة	القيمة	ب - الجميد	•
		ج – غيرها:	
معفاة	القيمة	١ • لصناعة الالبان ومنتجات صناعة الالبان (١)	
7.1	القيمة	۲ • لصناعة الشوكلاته (۱)	•
7.12	القيمة	۳ • غيرها	
	:	زید و سمن :	W/£ ·
معفاة	القيمة	اً ـــ زيد	
معفاة	القيمة	ب – سمن	
معفاة	القيمة	خيوط من قطن غير مهيأة للبيع بالتجزئة .	0/00

نسبسة السرمسم	وحسدة الاستيفاء	بيان الاصناف	رقم البنسد
		مضخات للسوائل بما فيها المضخات توزيع الالية والعنفية (التربينية) ومضخات توزيع محتوية على اجهزة قياس ، رافعات سوائيل (النواعير ، السواقي وما يماثلها) بسطول او بسلاسل او لوالب او سيور الخ	1./ 1
% * *	القيمة	أ _ مضخات الوقود او الماء للمحركات	
معف_اة	القيمة	ب۔ غیرہا	

٢ – يعمل بهذا التعديل اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ،

وزير الصناعة والتجارة الدكتور نجم الدين الدجاني عمد الدباس

(١) يطبق الاعفاء او التعريفة المخفضة بموافقة السلطة وضمن الشروط والتحفظات التي تقررها ووفقا للكميات التي تحددها وزارة الصناعة والتجارة .

淡草